

نشرة إيكو

حقائق وأرقام

- أكثر من ٢١,١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية
- أكثر من ١,٢ مليون شخص من المشردين داخلياً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA - حزيران ٢٠١٥)
- ٦ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد
- ١٥,٢ مليون شخص بحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية
- ١,٦ مليار دولار أمريكي مطلوبة بموجب الخطة المعدلة للاستجابة الإنسانية لليمن (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA)

التمويل

المساعدات الإنسانية التي قدمتها المفوضية الأوروبية لليمن خلال عام ٢٠١٥: ٣٣ مليون يورو



حقوق الصورة: منظمة أوكسفام

الرسائل الرئيسية

- يعد اليمن أفقر دولة في شبه الجزيرة العربية، حيث يعيش أكثر من ٤٧% من السكان تحت خط الفقر. ويحتل اليمن ثالث أعلى معدل في العالم من حيث سوء التغذية. وقد أدى الصراع إلى جانب الفقر، والتهجير القسري، وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الخطرة أصلاً خلال العام الماضي.
- انجرّ اليمن نحو صراع مسلح واسع النطاق في شهر آذار، مما تسبب في وقوع العديد من الوفيات وتدهور الوضع الإنساني. ويصنف اليمن الآن من قبل الأمم المتحدة كحالة طوارئ من المستوى ٣- وهو أشد مستوى للأزمات الإنسانية وأوسعها نطاقاً.
- لم تعد المؤسسات الحكومية قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للمحتاجين، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والتغذية الأساسية، وإمدادات المياه والكهرباء. ويؤدي نقص الوقود إلى إعاقة تجهيز ونقل المواد الغذائية؛ وقد انخفض استيراد المواد الغذائية الأساسية والأدوية بشكل ملحوظ منذ بداية الصراع بسبب القيود المفروضة على الاستيراد.
- تساهم المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي في إعانة السكان المتضررين في جميع أنحاء البلاد لمواجهة سوء التغذية الحاد، والصراع، والتهجير القسري. ويدعو الاتحاد الأوروبي أطراف الصراع إلى التقيد بالقانون الإنساني الدولي وضمن حماية المدنيين من خلال الامتناع عن الاستهداف المباشر للبنية التحتية المدنية.

المفوضية الأوروبية- المساعدات الإنسانية والحماية المدنية

ب- ١٠٤٩ بروكسل، بلجيكا

هاتف: 295 44 00 (+32 2)

فاكس: 295 45 72 (+32 2)

البريد الإلكتروني:

echo-info@ec.europa.eu

الموقع الإلكتروني:

<http://ec.europa.eu/echo>



* يمكن الاطلاع على أحدث نشرات إيكو جميعها من خلال الرابط التالي: bit.ly/echo-fs

الخلفية

يعد اليمن أفقر دولة في شبه الجزيرة العربية. حيث يعيش أكثر من ٥٠ في المئة من السكان تحت خط الفقر بدخل يقل عن ٢ يورو في اليوم. وقد أدى الفقر إلى جانب عدم الاستقرار السياسي، والصراع، والانهيار الاقتصادي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتدفقات اللاجئين والمهاجرين إلى تفاقم أزمة إنسانية خطيرة أصلاً خلال السنوات الماضية.

ويعد الصراع معقداً من الناحية السياسية، حيث تقتل القوات الموالية للرئيس المحاصر، عبد ربه منصور هادي، وتلك المتحالفة مع المتمردين الشيعة الزيديين المعروفين باسم الحوثيين، والذين أجبروا الرئيس السابق على الفرار من العاصمة صنعاء في شهر شباط. وقد انقسمت قوات الأمن اليمنية في ولائها، حيث تدعم بعض الوحدات السيد هادي، في حين تدعم غيرها الحوثيين وسلف السيد هادي، علي عبد الله صالح. وقد شنت المملكة العربية السعودية بدعم من ائتلاف مكون من تسع دول عربية حملة جوية على اليمن في شهر آذار، وذلك بهدف إبعاد الحوثيين. وتستهدف الغارات الجوية السعودية قوات الحوثي والقوات الموالية لصالح. وفي الوقت نفسه، يتقاتل الحوثيون والقوات الموالية لصالح مع القوات الموالية لهادي على الأرض في الجنوب. وقد حصل أيضاً توسع تدريجي للقوات الإسلامية، بما في ذلك قوات الدولة الإسلامية (IS) وقوات القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP).

الاحتياجات الرئيسية والمشكلات ذات الصلة

بعد أربعة أشهر من الصراع، يواجه الوضع الإنساني المتردي أصلاً في البلاد تدهوره. ولم تعد المؤسسات الحكومية قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للمحتاجين، مثل خدمات الرعاية الصحية والتغذية الأساسية، وإمدادات المياه والكهرباء. ويعيق نقص الوقود تجهيز ونقل المواد الغذائية، وقد انخفض استيراد المواد الغذائية الأساسية والأدوية إلى حد كبير بسبب القيود المفروضة على الاستيراد من قبل قوات التحالف. وقد توقفت الأسواق، والمتاجر، والمخابز عن العمل في العديد من المواقع. وقد توقف صندوق الرعاية الاجتماعية، عن تقديم المساعدات النقدية للأسر الفقيرة للغاية، أيضاً عن العمل.

وتقدر المنظمات الإنسانية أن ١٢,٢ مليون شخص قد تضرروا بشكل مباشر جراء الصراع وأن ٢١,١ مليون شخص (٨٠% من مجموع السكان) هم في حاجة إلى مساعدات إنسانية. ويحتاج حوالي ١٥,٢ مليون شخص للرعاية الصحية و٢٠,٤ مليون شخص لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

وتجري عمليات التشريد الداخلي على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد نتيجة للصراع.

ويعاني ١٢,٩ مليون شخص من حالة انعدام الأمن الغذائي، حيث تم تشخيص أكثر من ٦ ملايين شخص (٢٢,٧% من السكان) على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد وأنهم بحاجة إلى المساعدات المنقذة للحياة في حالات الطوارئ. وقد تدهورت حالة التغذية، التي تزيد أصلاً عن ١٠% عن عتبة الطوارئ الوطنية قبل الأزمة، بشكل ملحوظ نتيجة لانهيار الخدمات الصحية والتغذية، وحالات التشريد الجماعي، وانقطاع سبل كسب العيش.

لا تزال آثار النزاع المسلح على السكان المدنيين تشكل مصدر قلق كبير. وقد تم تدمير منازل المدنيين، والمدارس، والمرافق الصحية، والبنى التحتية المدنية الأخرى، وتدميرها، واحتلالها.

ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، وحتى تاريخ ٢٦ حزيران، ترك ٥١٦٤٦ شخصاً من جنسيات مختلطة اليمن إلى جيبوتي، وإثيوبيا، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان بشكل أساسي عن طريق البحر أو البر. ومعظم هؤلاء هم من العائدين من جيبوتي، والصومال، وإثيوبيا، ومن المواطنين اليمنيين. ويوجد هناك أيضاً السوريين والعراقيين الذين وصلوا إلى المملكة العربية السعودية من اليمن. ويمثل تدفق الناس من اليمن ضغطاً على قدرات استضافة هذه البلدان الهشة أصلاً.

الاستجابة الإنسانية للاتحاد الأوروبي

تستجيب المفوضية الأوروبية للأزمة الإنسانية الهائلة في اليمن من خلال تخصيص مبلغ إضافي قدره ١٢ مليون يورو للتمويل الإنساني. وسوف يساعد هذا التمويل على معالجة الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً، من خلال توفير التغذية والغذاء، وخدمات الصحة والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، والمأوى، واللوازم المنزلية في حالات الطوارئ، والحماية. وهذا يشمل



تخصيص ٢ مليون يورو لتمويل المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية لآلاف اللاجئين والعائدين الذين فروا من اليمن إلى القرن الأفريقي.

في عام ٢٠١٥، خصصت المفوضية الأوروبية ٣٣ مليون يورو من تمويل المساعدات الإنسانية لمساعدة السكان المتضررين في جميع أنحاء البلاد لمواجهة سوء التغذية الحاد، والصراع، والتهجير القسري. وسيتم استخدام جزء أصغر من هذا التمويل لضمان رصد الوضع الإنساني والأمني الذي ينتظر بسرعة، فضلاً عن التنسيق بين المنظمات الإنسانية والجهات المانحة.

في عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي تمويل الاتحاد الأوروبي (الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية سوياً) للمساعدات الإنسانية في اليمن ١٠٠,٨ مليون يورو (٣٣ مليون يورو من إيكو)

وقد أطلقت الأمم المتحدة الخطة المعدلة للاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٥ (YHRP) في شهر حزيران من عام ٢٠١٥ لتعكس الوضع المتغير في البلاد منذ تصاعد الصراع والحاجة المتزايدة للمساعدات الإنسانية. ويبلغ التمويل المطلوب للخطة ١,٦ مليار دولار أمريكي يتم تخصيص ٧٥٨ مليون دولار أمريكي منها للأنشطة البالغة الأهمية والمنقذة للحياة. وحتى الآن، تغطي مساهمات الجهات المانحة حوالي ١٥% من الحاجات الكلية التي حددتها الخطة المعدلة للاستجابة الإنسانية لليمن YHRP.

واستجابةً لتصنيف الوضع الإنساني في اليمن كحالة طارئة من المستوى الثالث، تستعد الوكالات الإنسانية لتوسيع نطاق الوجود الإنساني والعمليات الإنسانية. وتخطط الأمم المتحدة لزيادة عدد موظفيها في صنعاء في شهر آب من عام ٢٠١٥. وتخطط الأمم المتحدة أيضاً لإنشاء مركز عمليات في الحديدة ومكاتب في عدن، وتعز، وصعدة، لتغطية مناطق مختلفة من البلاد. وسيسهل التوسع في هذه المواقع الميدانية تنفيذ البرامج في جميع أنحاء البلاد. وبالمثل، تبحث المنظمات غير الحكومية الدولية في خيارات لتعزيز الإجراءات الأمنية، وفتح مكاتب ميدانية جديدة، ونشر الموظفين الدوليين في المواقع الميدانية لتوسيع نطاق العمليات الإنسانية بشكلٍ سريع.

